

مؤشرات القياسات العالمية وتأثيرها على المؤسسات
الأكاديمية العراقية: منظور نقدي

*Global Metrics Indicators and Their Impact on
Iraqi Academic Institutions: A Critical Perspective*

أسماء نوري سعيد^{*}

¹ الجامعة المستنصرية / قسم المعلومات وتقنيات المعرفة (العراق)،

asmaaalhadethy5@gmail.com

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/08

تاريخ الارسال: 2024/12/05

ملخص:

تواجه الجامعات العراقية تحديات كبيرة في سياق التأثير المتزايد لمؤشرات التصنيفات العالمية مثل معامل التأثير (Impact Factor) ومعامل هيرش (H-Index) على سياساتها الأكاديمية. تتمثل المشكلة في التوجه المفرط نحو النشر الدولي على حساب الإنتاج المحلي، مما أدى إلى تراجع المجالات المحلية، وإهمال القضايا البحثية المحلية، وضعف النشر باللغة العربية.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير هذه المؤشرات على البيئة الأكاديمية العراقية، و توعية صناع القرار العراقيين بالمخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على معايير عالمية قد لا تلبى الاحتياجات المحلية واستكشاف التحديات المرتبطة بها، مثل التأثير السلبي على التخصصات الإنسانية والاجتماعية، وانتشار ممارسات غير أخلاقية كالانتحال العلمي.

توصلت الدراسة إلى أن هذه السياسات التي اتبعتها وزارة التعليم العالي العراقية لم تحقق تحسناً ملموساً في التصنيفات العالمية، بل ساهمت في إثقال كاهل الأساتذة والطلبة مادياً ومعنوياً، واتساع الفجوة بين التخصصات الأكاديمية. وفي محاولة لتقديم حلول متوازنة قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي كان من أبرزها ضرورة العمل على تطوير المجالات المحلية لتتوافق مع المعايير الدولية، وتحقيق التوازن بين النشر الداخلي والدولي، ودعم الأبحاث التي تعالج القضايا المحلية. كما تؤكد على ضرورة تعزيز الأخلاقيات الأكاديمية وتوفير بيئة بحثية عادلة ومستدامة.

الكلمات المفتاحية: التصنيفات العالمية؛ الجامعات العراقية؛ معامل التأثير؛ معامل هيرش؛ قياسات المعلومات.

^{*} المؤلف المرسل

Abstract

Iraqi universities face significant challenges due to the growing influence of global ranking indicators such as the Impact Factor (IF) and H-Index on their academic policies. The core issue lies in an excessive focus on international publishing at the expense of local output, leading to the decline of local journals, neglect of research addressing local issues, and reduced publication in Arabic .

This study aims to analyze the impact of these indicators on the Iraqi academic environment and raise awareness among Iraqi policymakers about the risks of over-relying on global standards that may not meet local needs. It also explores associated challenges, such as the adverse effects on humanities and social sciences and the rise of unethical practices like academic plagiarism .

The findings reveal that the policies adopted by Iraq's Ministry of Higher Education have not led to noticeable improvements in global rankings. Instead, they have burdened faculty and students financially and emotionally while widening the gap between academic disciplines .

To offer balanced solutions, the study presents several recommendations, including developing local journals to meet international standards, achieving a balance between local and international publishing, and supporting research addressing national issues. Additionally, it emphasizes the importance of enhancing academic ethics and fostering a fair and sustainable research environment.

Keywords: *Global rankings, Iraqi universities, Impact Factor, H-Index, Scientometrics indicators.*

1. مقدمة:

شهدت المؤسسات الأكاديمية حول العالم تحولاً كبيراً في كيفية تقييم الأداء الأكاديمي، حيث أصبحت مؤشرات قياسات المعلومات مثل معامل التأثير (Impact Factor) وعدد الاستشهادات (Citations) والتصنيفات العالمية أدوات محورية تُستخدم لتحديد جودة البحث العلمي ومستوى التنافسية. وعلى الرغم من الأهمية البالغة لهذه المؤشرات في تعزيز التميز العلمي والتنافسية الدولية، إلا أنها أثارت جدلاً واسعاً بشأن تأثيرها على السياقات المحلية للمؤسسات الأكاديمية.

اذ تواجه هذه المؤسسات تحديات كبيرة نتيجة فرض معايير عالمية موحدة قد لا تعكس خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، مما يؤثر على انتشار الإنتاج العلمي المحلي، ويُضعف دور الباحثين العراقيين في تقديم إسهامات حقيقية للقضايا الإقليمية والعالمية. فضلاً عن ذلك، تبرز مشكلة تراجع المجالات العلمية العراقية في ظل المنافسة مع نظيراتها العالمية، ما يُهدد الهوية العلمية الإقليمية ويُقلل من التمثيل العربي في المشهد البحثي الدولي. يسعى هذا البحث إلى استكشاف تأثير هذه المؤشرات على المؤسسات الأكاديمية العراقية، مع التركيز على التحديات المرتبطة بها وأثارها السلبية، فضلاً عن تقديم رؤية متوازنة تُمكن المؤسسات العراقية من التوفيق بين معايير التنافسية العالمية والاحتياجات المحلية، ودعم دور الإنتاج الفكري العربي في الساحة البحثية الدولية.

2. مشكلة البحث:

في ظل التوجه العالمي نحو استخدام مؤشرات قياسات المعلومات (مثل معامل التأثير، التصنيفات العالمية، ومعامل هيرتزش) كمعايير أساسية لتقييم الأداء الأكاديمي، أصبحت المؤسسات الأكاديمية العراقية تواجه تحديات حاسمة في التكيف مع هذه المعايير. فرغم ما توفره هذه المؤشرات من فرص لتعزيز التنافسية والاعتراف العالمي، إلا أنها تثير إشكاليات جوهرية تتعلق بمدى توافقها مع خصوصية البيئة الأكاديمية العراقية والسياقات الثقافية والاجتماعية المحلية. تتمثل أبرز التحديات في:

1. تهميش الإنتاج العلمي المحلي نتيجة التركيز على معايير عالمية قد لا تعكس أولويات البحث الوطني.

2. إضعاف مساهمة اللغة العربية وتراجع المجالات التي تنشر بالبلغ العربية وقلة الاستشهادات بالأبحاث المكتوبة بالعربية.

3. تقييد الابتكار بسبب هيمنة توجهات البحث الرائجة عالميًا على حساب قضايا محلية ذات أهمية.

4. اختلال العدالة البحثية حيث يواجه الباحثون العراقيون عقبات للوصول إلى منصات النشر ذات التصنيف العالي بسبب نقص الموارد والدعم.

كل هذه التحديات تؤدي إلى تساؤلات حول جدوى الاعتماد المفرط على هذه المؤشرات دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات وأولويات المؤسسات الأكاديمية العراقية، وتأثير ذلك على دورها في تعزيز التنمية المستدامة وبناء مجتمع معرفي متكامل..

3. أهمية البحث:

يتناول البحث تأثير مؤشرات قياسات المعلومات العالمية على المؤسسات الأكاديمية العراقية، مسلطاً الضوء على قضية استراتيجية تمس مستقبل التعليم العالي والبحث العلمي في العراق. تتجلى أهميته فيما يلي:

1. توعية صناع القرار العراقيين بالمخاطر الناجمة عن الاعتماد المفرط على معايير عالمية قد لا تلبى الاحتياجات المحلية.

2. استكشاف حلول متوازنة تمكن المؤسسات الأكاديمية العراقية من الموازنة بين التنافسية العالمية والخصوصية الثقافية والاجتماعية.

3. تعزيز الهوية العلمية الوطنية عبر دعم المجالات العراقية وتوسيع نطاق الإنتاج الفكري باللغة العربية.

4. تقديم سياسات عادلة تدعم الابتكار المحلي وتبرز أولويات البحث العلمي العراقي.

5. تحسين تمثيل البحث العلمي العراقي دوليًا لتعزيز دور المؤسسات الأكاديمية في المشهد العالمي.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. دراسة المقاييس والمؤشرات للوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية فيها، وتأثيرها على المؤسسات الأكاديمية العراقية.

2. تحليل تأثير المؤشرات العالمية على المؤسسات الأكاديمية العراقية، وتحديد كيفية استخدامها في تقييم الأداء الأكاديمي ومدى تأثيرها على أولويات البحث المحلي.

3. الكشف عن التحديات والمخاطر المرتبطة بالاعتماد على هذه المؤشرات، خاصة في تفويض الهوية العلمية الوطنية وتراجع دور المجالات العراقية.
 4. تقييم وضع المجالات العراقية في ظل المؤشرات العالمية وتقديم توصيات لتعزيز مكانتها ضمن الساحة الأكاديمية الدولية.
 5. استكشاف تأثير هذه المؤشرات على الباحثين العراقيين من حيث توجهاتهم البحثية، خاصة فيما يتعلق باستخدام اللغة العربية ومعالجة القضايا المحلية.
 6. اقتراح سياسات أكاديمية متوازنة تدعم الابتكار المحلي، تراعي الخصوصية الثقافية والاجتماعية، وتحقق التوافق مع معايير التنافسية العالمية.
 7. تعزيز حضور البحث العلمي العراقي دوليًا من خلال تحسين تمثيل البحوث العراقية في قواعد البيانات العالمية وزيادة تأثيرها واستشاداتها.
 8. إثارة نقاش نقدي حول السياسات الأكاديمية الحالية في العراق، لتمكين المؤسسات والباحثين من مواجهة تحديات المؤشرات العالمية بفعالية.
- تمت إضافة الهدف الجديد كجزء من الرؤية الشاملة للأهداف البحثية. إذا كنت بحاجة إلى تعديل أو إضافة المزيد من التفاصيل، فلا تتردد بإخباري.
5. منهج البحث:
- لتحقيق أهداف البحث وتحليل تأثير مؤشرات قياسات المعلومات العالمية على المؤسسات الأكاديمية العربية، سيتم اعتماد منهجية شاملة متعددة الجوانب تتضمن:
1. المنهج النقدي: لتقييم الجوانب السلبية والانتقادات الموجهة لمؤشرات قياسات المعلومات العالمية، خاصةً فيما يتعلق بتطبيقها في السياقات الأكاديمية العراقية. فضلًا عن فحص مدى ملاءمة هذه المؤشرات للخصوصية الثقافية والاجتماعية المحلية.
 2. المنهج الاستقرائي: لاستخلاص استنتاجات وتوصيات بناءً على معلومات الدراسات والبحوث وتحليل الواقع الحالي.
 6. مراحل تطور قياسات المعلومات
- في عام 1955، قدم (Garfield, 1955) مفهوم معامل التأثير (Impact Factor) كأداة لقياس جودة المجالات العلمية وأثرها. كان هذا الابتكار خطوة محورية في تأسيس علم القياسات الببليومترية الحديثة، حيث أصبح يُستخدم لتقييم مدى تأثير المجالات الأكاديمية

على المجتمع العلمي. يعتمد معامل التأثير على حساب عدد الاستشهادات التي يتلقاها المقال في مجلة معينة على مدار فترة زمنية محددة. يتم حسابه من خلال قسمة إجمالي الاستشهادات المنشورة في العامين السابقين على عدد المقالات المنشورة في نفس المجلة خلال نفس الفترة. هذا المفهوم ساعد الباحثين في تحديد المجالات التي يتم نشر الأبحاث فيها وتوجيه جهودهم نحو المجالات التي تتمتع بتأثير عالٍ. أصبح معامل التأثير مقياساً أساسياً يُستخدم في تصنيف المجالات الأكاديمية، وهو أداة مهمة في تقييم الأبحاث بشكل عام في العديد من الحقول العلمية. كان لمفهوم معامل التأثير دور كبير في توجيه الباحثين لاختيار المجالات التي تحمل أعلى درجات التأثير في المجال الأكاديمي. هذه الدراسة أسهمت بشكل كبير في تطور علم الببليومتريّة، الذي يعنى بقياس الاستشهادات والموارد العلمية. على الرغم من أن معامل التأثير أصبح مقياساً شائعاً لتقييم المجالات، إلا أنه تعرض للانتقادات بسبب تركيزه على المجالات ذات التأثير العالي دون النظر إلى جوانب أخرى مثل النوعية أو التنوع في الأبحاث. التطور المستقبلي: ساهم غارفيلد في تمهيد الطريق لاستخدام المقاييس الكمية في البحث العلمي، وكان لتأسيسه لهذا المؤشر دور في تحفيز استخدام الببليومتريّة في تقييم الأبحاث العلمية.

في سياق متصل ذكر (Garfield, 1972) أن السبعينيات من القرن الماضي شهدت بدأ استخدام القياسات الببليومترية كأداة رئيسية لتقييم البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية. من أبرز هذه الأدوات كانت تحليل الاستشهادات، الذي استخدم لقياس تأثير المقالات العلمية على المجتمع الأكاديمي. وكان من أبرز الشخصيات التي ساهمت في نشر هذه الأدوات يوجين غارفيلد، مؤسس معامل التأثير، الذي قدم مفهوم معامل التأثير للمجلات الأكاديمية في عام 1955. أدى ذلك إلى ظهور الأساليب الببليومترية التي أصبحت تستخدم بشكل واسع في تقييم الإنتاج البحثي. في هذا العقد، بدأ العلماء في إدراك أهمية هذه الأدوات لتقديم تقييم كمي ودقيق للبحث العلمي. واعتمدت الجامعات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم على هذه المقاييس لتقييم الإنتاج الأكاديمي، مما ساعد على تعزيز التفكير العلمي الموضوعي في العالم الأكاديمي.

في تسعينيات القرن العشرين يرى (Moed, 1996) أن أدوات تقييم البحث الأكاديمي شهدت تطوراً ملحوظاً، حيث أصبحت مقاييس المعلومات جزءاً أساسياً من عملية تقييم الإنتاج العلمي. من أبرز هذه الأدوات كان قاعدة بيانات Web of Science التي أصبحت حجر

الزاوية في تحليل الاستشهادات. كان لهذه القاعدة دور كبير في تمكين الباحثين والمؤسسات الأكاديمية من تحليل الأبحاث العلمية استناداً إلى استشهاداتها. هذا التحليل لم يكن يقتصر فقط على قياس العدد الإجمالي للاستشهادات، بل امتد ليشمل تقييم تأثير الأبحاث استناداً إلى الشبكات البحثية ووجودها في مجلات مرموقة.

كما بدأت العديد من الجامعات والمراكز البحثية في استخدام هذه الأدوات بشكل متزايد لتقييم جودة الأبحاث واختيار المجلات التي يمكن نشر الأبحاث فيها، الأمر الذي ساهم في تحسين الجودة الأكاديمية وتوجيه اتجاهات البحث العلمي. تم استخدام مقاييس مثل معامل التأثير بشكل متزايد لتحديد المجلات الأكاديمية الأكثر تأثيراً وموثوقية.

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأ الاهتمام باستخدام مقاييس الاستشهادات كأداة رئيسية لتقييم تأثير الباحثين وأبحاثهم في المجتمع العلمي. من بين أبرز هذه المقاييس كان مؤشر (h-index)، الذي تم تطويره بواسطة (Hirsch, 2005) في عام 2005، لكنه بدأ ينتشر بشكل واسع في الأبحاث العلمية في العقد الأول من القرن الحالي كجزء من نمو استخدام الأدوات الببليومترية. - مؤشر هيرش (h-index) يهدف إلى قياس الإنتاجية العلمية وجودتها، من خلال تحديد عدد الأبحاث التي حصلت على عدد معين من الاستشهادات. على سبيل المثال، إذا كان لدى الباحث h من الأبحاث التي تم الاستشهاد بها على الأقل h مرات، فإن h-index لهذا الباحث سيكون h. يتيح مؤشر هيرش للباحثين تقييم تأثير أبحاثهم في المجتمع العلمي بناءً على عدد الاستشهادات التي يتلقاها عملهم، ويعد مقياساً أكثر شمولاً مقارنة بمقاييس أخرى مثل عدد الاستشهادات للمقال الواحد أو المقالات المنشورة فقط. يساعد مؤشر هيرش في تقديم صورة شاملة عن تأثير الباحث، حيث يركز على كلا الجانبين: الإنتاجية (عدد الأبحاث المنشورة) والجودة (عدد الاستشهادات لكل بحث). يوفر أداة أكثر موضوعية ودقة مقارنة بالمقاييس القديمة التي كانت تعتمد فقط على العدد الإجمالي للمقالات أو المجلات. أدى استخدام مقاييس الاستشهادات إلى تحول جذري في كيفية قياس التأثير الأكاديمي. أصبح من الممكن تحديد الباحثين الذين أحدثوا أكبر تأثير في مجالاتهم العلمية، مما ساعد في إعطاء وزن أكبر للأبحاث المؤثرة. في الوقت نفسه، تعرضت هذه المقاييس لانتقادات بسبب قدرتها المحدودة على قياس جودة الأبحاث الحقيقية، حيث قد يتمكن الباحث من الحصول على h-index مرتفع فقط بسبب كثرة المقالات ذات الاستشهادات المنخفضة.

في العقد الأول من الألفية الجديدة، شهدت تقييمات البحث الأكاديمي تحولاً ملحوظاً نحو التقييم متعدد الأبعاد. هذا التوجه تمثل في استخدام مقاييس جديدة لتقييم الأبحاث التي لا تقتصر فقط على مقاييس الاستشهادات التقليدية، مثل معامل التأثير ومؤشر هيرش، بل توسعت لتشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بدأ الباحثون في المؤسسات الأكاديمية التفكير في تأثير البحث العلمي على المجتمع بشكل أوسع، بما في ذلك مساهمات الأبحاث في التغيرات الاجتماعية، حلول القضايا البيئية، وتحفيز النمو الاقتصادي. أدى هذا التوجه إلى تطوير أدوات تقييم أكثر تنوعاً مثل مقاييس التأثير الاجتماعي، التي تركز على كيفية تأثير الأبحاث في المجتمع خارج الأوساط الأكاديمية، مثل التحسينات في السياسات العامة أو الابتكارات التي تؤثر في حياة الناس اليومية. أصبح الباحثون والمؤسسات الأكاديمية مطالبين بتقديم دليل على الأثر الاجتماعي للأبحاث المنشورة، بما في ذلك كيف يتم تطبيق النتائج في المجالات الصناعية أو الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الهيئات الأكاديمية في تبني التقييمات البيئية التي تأخذ في الاعتبار كيف يمكن أن تؤثر الأبحاث في تحسين الاستدامة البيئية، مما يعكس تحولاً في التفكير الأكاديمي نحو تقييم شامل يمكن أن يعزز الأثر طويل الأجل للبحث العلمي في جميع مجالات الحياة (Aksnes, 2006).

7. مقاييس المعلومات

مقاييس المعلومات تمثل جزءاً أساسياً في عملية تقييم البحث العلمي وأداء الأكاديميين. هذه المعايير توفر وسائل قياس متعددة تساعد المؤسسات الأكاديمية، والباحثين، والهيئات التمويلية على تحليل التأثير العلمي للأبحاث والمساهمة في تحسين استراتيجية البحث والتطوير. وفيما يلي استعرض لاهم هذه المقاييس:

1.7 : الببليومتريks Bibliometrics

القياسات الببليومترية هو مجال يدرس الإنتاج الفكري المنشور باستخدام أساليب كمية مثل تحليل الاستشهادات المرجعية وتصنيف المجلات العلمية. يُعرف بأنه أداة أساسية لتقييم جودة الأبحاث وتأثيرها الأكاديمي. تطور هذا المجال بشكل ملحوظ بفضل الجهود المبكرة التي قادها يوجين غارفيلد، الذي أسس مفهوم عامل التأثير في الخمسينيات لتعزيز تقييم المجلات العلمية (Garfield, 1955).

وفي ظل التطورات التكنولوجية وظهور قواعد البيانات الضخمة، مثل Scopus و Web of Science، توسعت تطبيقات البليومتريكس لتشمل مجالات متعددة، منها تقييم أداء الباحثين والمؤسسات الأكاديمية، وتطوير السياسات العلمية، وتحسين إدارة الموارد البحثية. كما أصبحت أداة لا غنى عنها لفهم اتجاهات الإنتاج العلمي ورسم خرائط للتعاون بين المؤسسات والدول. سنتناول فيما يلي أهم التطبيقات العملية للبليومتريكس وكيفية استخدامها لتحقيق فهم أعمق للتطور العلمي وتعزيز الابتكار في مختلف المجالات:

1. تحليل الاستشهادات المرجعية (Citation Analysis): يُعد أحد أهم التطبيقات لتقييم مدى تأثير الأبحاث. فهو يعكس انتشار البحث في المجتمع الأكاديمي عبر عدد المرات التي تم فيها الاستشهاد بالبحث. مثلاً على ذلك، تُستخدم منصات مثل Web of Science و Scopus لجمع البيانات وتحليلها (Waltman & van Eck, 2013).
2. قياس الإنتاجية العلمية: يُستخدم لقياس عدد الأبحاث المنشورة لتقييم الأداء البحثي للأفراد أو المؤسسات، مما يدعم اتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد البحثية (Bornmann & Daniel, 2008).
3. تصنيف المجالات العلمية: يعتمد على مؤشرات مثل عامل التأثير الذي يُعد مقياساً رئيسياً لجودة المجالات. وقد تم تطوير هذا المفهوم ليستخدم على نطاق واسع في تقييم الأداء البحثي (Garfield, 2006).
4. تحليل الاتجاهات البحثية: يساعد في استكشاف المواضيع الناشئة والأكثر تداولاً في مجال معين، مما يساهم في توجيه الباحثين نحو الموضوعات ذات الأولوية البحثية (Hirsch, 2005). ثانياً: السيانومتريكس (Scientometrics)

2.7: السيانومتريكس Scientometrics

السيانومتريكس (قياسات العلوم) هو فرع متخصص من الدراسات الكمية في العلوم يهتم بتحليل الأنشطة العلمية باستخدام أدوات كمية، مثل تحليل الاستشهادات، النشر العلمي، شبكات التعاون، وتأثير الأبحاث. يشكل هذا المجال حجر الزاوية لفهم تطور ونمو الإنتاج العلمي وتقييم الأداء الأكاديمي للمؤسسات والباحثين، ويوفر وسيلة موضوعية لدعم اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العلمية. في عام 1969، قدم العالمان فاسيلي ف. ناليموف وز. م. مولتشينكو المعادل الروسي لمصطلح "قياسات العلوم" تحت اسم "ناوكوميتريا" (Naukometriya)، في إشارة إلى مجال يهدف إلى دراسة جميع جوانب الأدبيات المتعلقة بالعلوم

والتكنولوجيا هذا المفهوم تطور ليصبح علمًا يُعنى بقياس وتحليل الأداء العلمي عبر أدوات كمية. واكتسب الاعتراف العالمي عند إطلاق مجلة Scientometrics عام 1978 على يد تيبور براون في المجر، والتي ركزت على "الجوانب الكمية لعلوم الاتصال وسياسة العلوم" (Hood, 2001).

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين مقاييس العلوم (Scientometrics) و المقاييس الببليومترية (Bibliometrics)، إلا أن لكل منهما تركيزًا مختلفًا. يُعنى الببليومتريكس بتحليل الأدبيات العلمية، مثل الأوراق البحثية وبراءات الاختراع، باعتبارها المنتج الأساسي الملموس للعلوم. بالتالي نعتقد ان السيانتومتريكس يركز على مجموعة أوسع من الظواهر، والتي قد تتضمن:

1. دراسة كيفية تفاعل العلماء ومشاركتهم في المشاريع البحثية.
2. تحليل شبكات التعاون والمؤسسات العلمية.
3. تقييم سياسات تمويل الأبحاث وإدارة المشاريع العلمية.
4. دراسة العلاقة بين الابتكار العلمي والتنمية الاقتصادية.
5. قياس تأثير السياسات العامة على إنتاجية العلوم والتكنولوجيا.

وتجدر الإشارة الى ان السيانتومتريكس (Scientometrics) يستخدم مجموعة متنوعة من المؤشرات لقياس وتحليل الإنتاجية العلمية والتفاعل بين الباحثين وأثر البحث العلمي على المجتمع. كذلك يوفر السيانتومتريكس أدوات حيوية لدراسة الأنظمة العلمية بطريقة شاملة، مما يدعم اتخاذ القرارات القائمة على البيانات في إدارة الأبحاث ورسم السياسات. ومن خلال الجمع بين الأدوات الكمية والتحليل النقدي، يمكن للسيانتومتريكس تقديم حلول حول كيفية تحسين كفاءة الأنشطة العلمية وتعزيز الابتكار.

3.7: الويبوميتركس (Webometrics)

الويبوميتركس، أو قياسات الشبكة، هو مجال علمي ناشئ يُعنى بالتحليل الكمي لشبكة الإنترنت باستخدام تقنيات مستمدة من الببليومتريكس (قياسات الإنتاج الفكري) والسيانتومتريكس (قياسات العلوم). يهدف هذا المجال إلى قياس وتحليل المؤشرات المستخلصة من صفحات الويب، مثل الروابط التشعبية، المحتوى المنشور، وأنماط الاستخدام. يتم تعريفه أيضًا على أنه تطبيق القياسات الببليومترية على شبكة الإنترنت

ويشمل تحليل الروابط بين المواقع، العلاقات الهيكلية بين الصفحات، والتفاعل الرقمي (Björneborn & Ingwersen, 2024). وتشمل تطبيقات الويبوميتركس مجالات علمية وأكاديمية وتجارية، مما يجعله أداة فعالة لتقييم الحضور الرقمي وتحليل الأداء المؤسسي. فيما يلي أبرز التطبيقات:

1. تصنيف الجامعات عالميًا . تُعد تصنيفات الجامعات من أبرز تطبيقات الويبوميتركس، حيث تعتمد على مؤشرات مثل عدد صفحات الويب المنشورة، الروابط الواردة والصادرة، والأثر الاجتماعي للمؤسسة الأكاديمية. تساعد هذه التصنيفات في توضيح مدى تأثير الجامعات في الفضاء الرقمي (Aguillo I. F., 2008).

2. تحليل الروابط التشعبية . يُستخدم لتحليل الروابط بين المواقع الأكاديمية والاجتماعية لفهم البنية الهيكلية للويب. هذا التحليل يساهم في تحسين الوصول إلى المعلومات الرقمية وتطوير استراتيجيات البحث الإلكتروني (Björneborn L. &, 2001).

3. تقييم التأثير الرقمي . يُستخدم لتحليل الروابط الخلفية (Backlinks) بين المواقع لتحديد أهمية مواقع الويب ومدى تأثيرها في الأوساط الأكاديمية والاجتماعية. كما يركز على تقييم المستودعات المؤسسية المفتوحة الوصول لقياس تأثيرها العلمي (Aguillo I. , 2020).

4. تحليل وسائل التواصل الاجتماعي . مع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت أداة مهمة لتحليل الحضور الرقمي للجامعات والمؤسسات، بما يشمل تطور التفاعل مع الجمهور وتأثير المحتوى الرقمي. يساعد ذلك في تعزيز الاستراتيجيات التسويقية الرقمية وتحسين الصورة المؤسسية.

8. مؤشرات مقاييس المعلومات

تعد مؤشرات مقاييس المعلومات أدوات مهمة في تقييم الأداء العلمي وجودة النشر الأكاديمي، حيث تساعد في تحليل أثر الأعمال البحثية والمجلات العلمية. ورغم تعدد تلك المؤشرات إلا أننا سوف نركز على اثنين من أبرز هذه المؤشرات وهما: معامل التأثير (Impact Factor) ومعامل هيرش (H-index)، لما لهما من أهمية عالمية واستخدام واسع في تقييم جودة البحث والمجلات وأداء الباحثين.

1.8: معامل التأثير Impact Factor

معامل التأثير (IF) هو مؤشر ببليومتري ابتكره يوجين غارفيلد في عام 1955، وتم تطويره لاستخدامه في اختيار المجلات المدرجة في مؤشر الاقتباس العلمي (Science Citation Index). يُحسب معامل التأثير بقسمة عدد الاقتباسات التي حصلت عليها مقالات منشورة في مجلة معينة خلال سنتين سابقتين على عدد المقالات المنشورة في نفس الفترة (Garfield, 1955). وهذا المؤشر وضع بالاساس لغرض تقييم جودة المجلات العلمية من خلال تحديد مكانة المجلة العلمية بقياس مدى تأثير مقالاتها في مجال البحث العلمي. كما يتم قياس انتشار البحوث بحساب عدد الاقتباسات التي تحصل عليها المقالات المنشورة في مجلة معينة، مما يعكس مدى استفادة الباحثين الآخرين منها. وهو بهذه الطريقة يمكن ان يساعد الباحثين في اختيار المجلات المناسبة لنشر أبحاثهم، ويُمكن المؤسسات من تحديد الدوريات ذات التأثير الأكبر لتطوير مكتباتها. (A., 2018) واليوم يُستخدم هذا المؤشر كأداة لتصنيف المجلات وفقاً لتأثيرها العلمي، مما يُعزز الشفافية في سوق النشر الأكاديمي. اما الاهداف التي يسعى المؤشر الى الوصل اليها فهي (Dong, 2005):

1. يُحفز المجلات على نشر أبحاث ذات جودة عالية لتزيد من اقتباساتها ومعامل تأثيرها.
2. يساعد الجامعات والمؤسسات البحثية في تقييم التخصصات أو الموضوعات الأكثر تأثيراً وانتشاراً.
3. يُحفز الباحثين على إجراء دراسات ذات أهمية علمية واجتماعية لضمان نشرها في مجلات ذات تأثير مرتفع.
4. يُوجه الاهتمام نحو الأعمال الأكثر اقتباساً، مما يدعم توثيق الأفكار والمفاهيم العلمية الرائدة.

1.1.8: التحديات والانتقادات المتعلقة بمعامل التأثير:

رغم أهمية معامل التأثير (Impact Factor) كمؤشر واسع الاستخدام لتقييم جودة المجلات العلمية وأهميتها، فقد أشار العلماء والباحثون إلى وجود بعض نقاط الضعف فيه، مما أثار جدلاً حول مدى دقته وشموليته لقياس جودة الأبحاث والمجلات. (Garfield, 2006). وفي هذا الاطار شخص (Kurmis, 2003) النقاط الرئيسية المتعلقة بمعامل التأثير (Impact Factor) ومحدوديته:

1. تغطية محدودة: مؤشر معامل التأثير يعتمد على قاعدة بيانات *Science Citation Index* التي تشمل أقل من 4% من إجمالي المجلات العالمية. هذا يعني أن العديد من المجلات غير المدرجة تُعتبر بشكل خاطئ خالية من التأثير.
2. معايير الإدراج غير واضحة: اختيار المجلات قد يتأثر بالمصالح التجارية للجهة المسؤولة، حيث أظهرت البيانات أن بعض المجلات المدرجة لديها تأثير منخفض نسبياً.
3. التحيز اللغوي والجغرافي: يتم تفضيل المجلات المنشورة باللغة الإنجليزية، مما يؤدي إلى إهمال المجلات باللغة الأخرى. كما يُلاحظ تركيز المجلات المدرجة في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، ما يمنحها معدلات تأثير أعلى بنسبة تصل إلى 30% مقارنة ببقية العالم.
4. اختلاف الأنماط بين المجالات: عدد الإشارات المرجعية في المقالات يختلف حسب التخصصات العلمية. مثلاً، مقالات الكيمياء الحيوية تحتوي على إشارات أكثر بثلاث مرات من مقالات الرياضيات. لذلك، يُوصى باستخدام معامل التأثير لمقارنات ضمن المجال الواحد فقط.
5. التأثير على المجلات الصغيرة: الضغط لنشر الأبحاث في المجلات ذات التأثير العالي يدفع المؤلفين إلى تفضيل المجلات باللغة الإنجليزية على حساب مجلاتهم المحلية، مما يؤدي إلى تراجع تأثير المجلات الصغيرة وفقدان دورها في نشر المعرفة.

ويمكن ان نضيف الى ما تقدم :

1. الانحياز تجاه بعض التخصصات حيث تختلف مستويات الاقتباس بين التخصصات العلمية؛ مثلاً، تحظى المجلات الطبية بقدر أكبر من الاقتباسات مقارنةً بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية.
2. التأثير الكبير للمقالات الاستعراضية إذ تميل المقالات الاستعراضية إلى تحقيق معدلات اقتباس أعلى، مما يرفع معامل التأثير بشكل غير عادل.
3. تأثير التوافر والوصول المفتوح خاصة وأن المجلات المتاحة على نطاق واسع في المكتبات أو عبر الوصول المفتوح تحصل على اقتباسات أكثر.

4. هناك دلائل عن ان بعض المجالات تتلاعب بمعامل التأثير عبر طلب الاستشهاد بمقالاتها لرفع الاقتباسات.
5. عدم الدقة في الإحصائيات نتيجة الأخطاء في الاستشهادات والمراجع والتي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على معامل التأثير.
6. عدم شمولية النظام حيث يتم حساب معامل التأثير فقط للمجلات المدرجة في قواعد بيانات Scopus, Wed sciences، ولا تُدرج الاقتباسات في الكتب أو المجلات غير المدرجة.

2.8 : معامل هيرش H-Index

معامل هيرش (H-Index) هو مؤشر ابتكره عالم الفيزياء خورخي هيرش في عام 2005 لتقييم الإنتاجية العلمية وأثر الباحث العلمي أو المجلة العلمية على المجتمع الأكاديمي. ينظر اليه اليوم على انه مقياس يقيم التأثير الأكاديمي الإجمالي للباحث من خلال الجمع بين عدد الأوراق البحثية المنشورة وعدد الاستشهادات التي حصلت عليها تلك الأوراق. يُعرف بأن الباحث لديه معامل هيرش h إذا كان لديه h أوراق بحثية على الأقل، وكل ورقة منها حصلت على h استشهاد على الأقل. على سبيل المثال، إذا كان للباحث معامل هيرش يساوي 10، فهذا يعني أن لديه 10 أوراق بحثية على الأقل، تم الاستشهاد بكل واحدة منها 10 مرات على الأقل.

يتميز H-Index بقدرته على الجمع بين الكمية (عدد المقالات) والجودة (عدد الاستشهادات)، مما يمنحه ميزة على مقاييس أخرى مثل العدد الإجمالي للاستشهادات أو عدد المقالات المنشورة فقط. من مزاياه ايضاً (Harzing, 2012):

1. يجمع بين كمية الإنتاج العلمي (عدد الأوراق) وجودة الأثر العلمي (الاستشهادات).
2. يمتاز عن المؤشرات الأخرى في العدد الإجمالي للاستشهادات أو عدد الأوراق، حيث يقلل من تأثير ما يُعرف بـ "ضربات الحظ" (one-hit wonders) "التي تنتج عن ورقة واحدة ذات استشهادات مرتفعة ولكن دون إنتاج علمي مستدام.
3. يعزز قيمة الباحثين الذين يظهرون إنتاجاً علمياً مستداماً وتأثيراً طويل الأمد.

1.2.8: التحديات والانتقادات

تجدر الإشارة الى ان معامل هيرش (H-Index) ورغم انه يحظى بقبول واسع في تقييم جودة الإنتاج العلمي للباحثين مقارنة بالمؤشرات الأخرى، إلا أنه يواجه العديد من الانتقادات. من أبرز نقاط الضعف التي تُؤخذ عليه هو تركيزه على الكمّ أكثر من النوع، حيث يُعد عدد الأوراق العلمية المنشورة عاملاً حاسماً في رفع قيمة المؤشر، بغض النظر عن قوة تأثير محتوى هذه الأوراق أو عدد الإشارات المرجعية إليها (الزهيري، 2020). كما يؤخذ عليه نقاط ضعف أخرى ومن أهمها (Harzing, 2012):

1. تقييد نوع المصادر: لا يشمل الاستشهادات التي تحتوي على أخطاء مرجعية أو تلك التي تتعلق بكتب أو فصول كتب أو تقارير أو أوراق مؤتمرات.
 2. قيود قاعدة البيانات: يعتمد فقط على المجالات المدرجة في قاعدة بيانات Scopus, Clarivate، التي تُغطي نسبة صغيرة من مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية.
 3. التأثير الزمني: يعطي الأفضلية للباحثين ذوي التاريخ العلمي الأطول مقارنة بالمبتدئين.
- وعلى الصعيد الشخصي حددنا مجموعة من الاخفاقات التي تعكس قيوداً في استخدامه، ومن أبرزها:

1. التفضيل للكمّ على النوع حيث يرفع عدد الأوراق المنشورة قيمة المؤشر بغض النظر عن جودة أو تأثير محتوى تلك الأوراق. وهذا الامر يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الباحثين على نشر كميات كبيرة من الأوراق ذات جودة منخفضة.
2. إهمال الفروقات بين التخصصات العلمية حيث تميل التخصصات ذات الحقوق البحثية الناضجة إلى تسجيل استشهادات أعلى مقارنة بالمجالات الناشئة. وهذا يجعل مقارنة الباحثين من تخصصات مختلفة باستخدام معامل هيرش غير دقيقة.
3. عدم التمييز بين الأنواع المختلفة من الأوراق العلمية اذ يتعامل معامل هيرش مع جميع الأوراق العلمية بالتساوي، سواء كانت بحثاً أصيلاً، مراجعة، أو حتى ورقة ذات تأثير منخفض.

4. تأثير العمر الأكاديمي للباحث بالنتيجة يعطي المؤشر الأفضلية للباحثين الأكبر عمراً أكاديمياً، حيث يمتلكون وقتاً أطول لتراكم الأوراق والاستشهادات، مما يضع الباحثين الشباب في وضع غير متكافئ.
5. صعوبة قياس الأثر الحقيقي كونه لا يعكس الأثر الاجتماعي أو التطبيقي للأبحاث، بل يركز فقط على الاستشهادات الأكاديمية. حتى أنه لا يُظهر نوعية الاستشهادات أو السياق الذي وردت فيه (إيجابي أو نقدي).
6. التأثير على السلوك البحثي اذ غالباً ما يُشجّع السعي نحو تحسين المؤشر الباحثين على التركيز على المواضيع الرائجة بدلاً من المساهمة في الابتكار أو حل المشكلات المجتمعية.

9. التصنيفات العالمية للجامعات

تؤدي التصنيفات العالمية للجامعات دوراً رئيسياً في قياس جودة التعليم العالي على مستوى العالم. يتم تصنيف الجامعات بناءً على مجموعة من المؤشرات والمعايير التي تساعد في تحديد مكانة كل جامعة بين نظيراتها الدولية. من أبرز هذه التصنيفات التي تهيمن على المشهد الأكاديمي العالمي هي تصنيف "شينغهاي" (ARWU)، "التايمز" (Times Higher Education, THE)، و"Quacquarelli Symonds" (QS). في هذا المقال، سنستعرض هذه التصنيفات الثلاثة ونوضح المؤشرات المعتمدة لكل منها.

1.9: تصنيف شينغهاي (ARWU)

يعد تصنيف شينغهاي، الذي يصدر سنوياً منذ عام 2003، واحداً من التصنيفات الأكثر احتراماً في الأوساط الأكاديمية. يعتمد هذا التصنيف على معايير قوية تركز بشكل رئيسي على البحث الأكاديمي. من خلال المؤشرات المعتمدة في تصنيف شينغهاي وهي⁽¹⁾:

1. جودة البحث العلمي ويتضمن هذا المؤشر عدد الأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المرموقة.
2. الاستشهادات ويتم حساب عدد الاستشهادات في أوراق بحثية وأبحاث منشورة، وذلك باستخدام قواعد بيانات مثل "Scopus" و"Web of Science".

¹ <https://www.shanghairanking.com/>

3. الجوائز الأكاديمية وتشمل الجوائز المرموقة مثل جائزة نوبل وجوائز في مجالات مثل الفيزياء والكيمياء.

4. الهيئة التدريسية: تقييم أعضاء هيئة التدريس وفقًا لعدد الأبحاث المنشورة والمشاركة في الأبحاث المتميزة.

2.9: تصنيف التاييمز للتعليم العالي (THE)

يُعتبر تصنيف التاييمز واحدًا من التصنيفات المرموقة التي تجمع بين مجموعة من المؤشرات التي تغطي جوانب متعددة من جودة التعليم. و المؤشرات المعتمدة في تصنيف التاييمز هي⁽¹⁾:

1. التعليم والبيئة التعليمية (30%): يقيم جودة التعليم من خلال آراء الأكاديميين، نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب، ومستوى التدريس.

2. البحث العلمي (30%): يعكس مخرجات البحث وجودته، مثل عدد الأبحاث المنشورة ونسبة الاستشهادات.

3. التطلعات الدولية (30%): يشمل التنوع الدولي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وكذلك التعاون الدولي في البحث.

4. الدخل الصناعي (10%): يعتمد هذا المعيار على كيفية تحويل الأبحاث إلى ابتكارات صناعية واستخدام المعرفة لتوليد عوائد مالية.

3.9: تصنيف QS (Quacquarelli Symonds)

يعد تصنيف QS من التصنيفات الأكاديمية الشاملة التي تستند إلى عدة مؤشرات رئيسية تُقيم جودة الجامعات على المستويين المحلي والدولي. و المؤشرات المعتمدة في تصنيف QS هي⁽²⁾:

1. السمعة الأكاديمية (40%): يعتمد هذا المعيار على استطلاعات للرأي من الأكاديميين حول جودة التعليم في الجامعات.

2. سمعة صاحب العمل (10%): يتم تقييم سمعة الجامعة لدى أرباب العمل فيما يتعلق بتوظيف الخريجين.

¹ <https://www.timeshighereducation.com/>

² <https://www.qs.com/>

3. نسبة الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس (20%): يشير هذا المعيار إلى عدد الطلاب بالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس، ويعتبر مؤشراً مهماً لجودة التدريس.
4. التنوع الدولي (10%): يقيس هذا المؤشر التنوع الثقافي والجغرافي في الحرم الجامعي.
5. الاستشهادات البحثية (20%): يعتمد هذا المؤشر على عدد الاستشهادات العلمية في مجالات أكاديمية مرموقة.

من الملاحظ ان التصنيفات العالمية للجامعات تختلف في معاييرها وأساليبها، حيث يركز كل تصنيف على مجموعة من المؤشرات التي تضمن تقييمًا شاملاً لجودة الجامعات. يمكن القول إن تصنيف "شينغهاي" يضع التركيز الأكبر على البحث العلمي، في حين يولي كل من تصنيف "التايمز" و"QS" أهمية خاصة للجوانب التعليمية والدولية. بشكل عام ينظر الى هذه التصنيفات من خلال دورها في التأثير على قرارات الطلاب والباحثين على حد سواء، وفي تفعيل التعاون الدولي بين الجامعات على مستوى العالم.

10- مكانة الجامعات العراقية في التصنيف العالمية

خلال السنوات الخمس الماضية ومن خلال مراجعة نتائج التصنيف العالمية، لم تحقق الجامعات العراقية مراتب متقدمة على المستوى العالمي وفقاً للتصنيفات الأكاديمية الدولية الثلاثة الرئيسية: شينغهاي (ARWU)، التايمز (THE)، و QS. فعلى الرغم من أن الجامعات العراقية تتمتع بتاريخ طويل ودور رئيسي في إنتاج المعرفة محلياً، فإنها تواجه صعوبات كبيرة في المنافسة مع الجامعات العالمية والعربية التي تحقق إنجازات افضل في تلك التصنيفات.

1. تصنيف شينغهاي (ARWU)

لم تظهر أي جامعة عراقية في قائمة أفضل 1000 جامعة عالمياً خلال السنوات الأخيرة، وهو مؤشر يعكس ضعف أداء الجامعات المحلية على مستوى البحث العلمي، خاصة فيما يتعلق بالنشر في المجلات العلمية الرائدة أو الفوز بجوائز دولية مثل نوبل.

2. تصنيف التايمز (THE)

رغم الجهود المبذولة، اقتصرَت مشاركة الجامعات العراقية في هذا التصنيف على مراتب متأخرة أو خارج قوائم أفضل 1500 جامعة. ويُعزى ذلك إلى ضعف الأداء في مؤشرات مثل التطلعات الدولية، وجودة البيئة التعليمية.

3. تصنيف: QS

سجلت بعض الجامعات العراقية حضورًا محدودًا، لكنها بقيت بعيدة عن المراتب المتقدمة. تعاني الجامعات من تحديات كبيرة في سمعة البحث العلمي، جودة التدريس، والتنوع الدولي.

في حين تحقق جامعات عربية مثل جامعة الملك عبد العزيز (السعودية)، والجامعة الأمريكية في بيروت (لبنان)، وجامعة خليفة (الإمارات) مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية، تبقى الجامعات العراقية متأخرة. حيث تستثمر الجامعات العربية في برامج بحثية، وتطوير البنية التحتية، واستقطاب الخبراء الدولية، بينما تفتقر المؤسسات العراقية لهذه العناصر الحيوية نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية. مع هذا ورغم الوضع المتأخر عالميًا، يلاحظ وجود تنافس بين الجامعات العراقية لإظهار التفوق على بعضها البعض محليًا، من خلال إعلانات متكررة عن إنجازات متواضعة أو تفوق داخلي. هذا التنافس لا ينعكس على مستوى الأداء الفعلي أو التصنيفات العالمية، بل يظهر كجهد إعلامي لتلميع الصورة وإيهام الجمهور بالتميز. على سبيل المثال، تعلن بعض الجامعات عن تقدمها في تصنيفات محلية أو مؤشرات غير معتمدة عالميًا، وهو ما قد يُفسر كمحاولة لخلق "تميز وهمي" دون تحسين فعلي في الأداء الأكاديمي.

11- المناقشة والاستنتاجات

في السنوات الأخيرة، أثرت التصنيفات العالمية بشكل واضح على السياسات الأكاديمية للجامعات العراقية. فقد دفعت هذه التصنيفات إدارات الجامعات ووزارة التعليم العالي إلى اتخاذ خطوات الغاية منها تحسين مراكزها في تلك التصنيفات، من خلال التركيز على المؤشرات التي تعتمد عليها تلك التصنيفات، مثل النشر في المجلات العلمية العالمية، الاستشهادات البحثية، التعاون الدولي، وجودة التدريس. ومن بين هذه الإجراءات والسياسات:

1. تعديل تعليمات الترقيات العلمية⁽¹⁾ حيث أُجريت تغييرات جوهرية على تعليمات الترقيات، إذ أصبح النشر في مجلات مصنفة ضمن قواعد بيانات عالمية مثل Scopus و Clarivate شرطًا يعطي افضلية للحصول على الترقيات العلمية. ورغم أن هذا الإجراء يهدف إلى تحسين الإنتاج العلمي، إلا أنه زاد من الأعباء على أعضاء هيئة

¹ . جريدة الوقائع العراقية. العدد 4471. تعليمات الترقيات العلمية رقم 167 لسنة 2017.

التدريس خاصة في الدراسات الاجتماعية والانسانية. الامر الذي ادى في النتيجة الى رفع سقف متطلبات النشر للترقية من حيث عدد البحوث ومكان نشرها.

2. حث طلبة الدراسات العليا على النشر الدولي حيث تشترط بعض الجامعات على طلبة الماجستير والدكتوراه نشر جزء من رسائلهم في مجلات عالمية كشرط للحصول على درجة الامتياز فضلا عن خصم 10 درجات في حالة النشر في المجلات المحلية. ورغم ان فكرة التوجيه للنشر العالمي مهمة من الناحية الأكاديمية، إلا أنه أثقل كاهل الطلبة مادياً، اذ غالبا ما يتطلب النشر دفع رسوم باهظة للمجلات ذات الوصول المفتوح. كما انه اخل في التقييم العلمي والموضوعي للرسائل والاطارح الذي يفترض ان يستند على الاصاله والابتكار الذي تقدمه الرسالة وليس على جهة النشر.
3. في اطار تشجيع التعاون الدولي صدرت تعليمات لتحفيز الباحثين على الدخول في مشاريع مشتركة مع جامعات ومؤسسات عالمية، بهدف زيادة عدد الاستشهادات والتوسع في الأبحاث متعددة التخصصات. مع هذا لم يكن هناك دعم ملموس لهذا الامر.

4. زيادة التمويل للأبحاث الموجهة دولياً وذلك من خلال تخصيص وزارة التعليم العالي موارد إضافية لتحفيز الأبحاث التي تتوافق مع معايير التصنيفات، بما في ذلك الدعم المادي للنشر في مجلات مرموقة لكنه غالبا يمر باجراءات بيروقراطية طويلة.

رغم أن سياسات الجامعات العراقية المستندة إلى التصنيفات العالمية تهدف إلى تحسين الأداء الأكاديمي وتعزيز مكانتها الدولية، إلا أنها واجهت صعوبات متعددة بسبب غياب استراتيجية واضحة، مع ضعف البنية التحتية، ومحدودية التمويل. وسياسية التنافس المحلي بين الجامعات دون تحقيق تقدم حقيقي يعكس الحاجة إلى إعادة النظر في هذه السياسات لتحقيق توازن بين الأهداف الأكاديمية الوطنية والدولية. بل على العكس من ذلك شخصنا بعض الآثار السلبية التي ترتبت على هذه القرارات ومنها:

1. تراجع مكانة المجلات المحلية وضعف الإقبال على المجلات العراقية حيث ان القرارات التي فرضت النشر في مجلات عالمية مصنفة ضمن قواعد بيانات مثل Clarivate و Scopus قللت من أهمية المجلات المحلية، حتى أصبح الباحثون يفضلون نشر أبحاثهم خارج العراق. للحصول على فرص افضل للترقية. ان هذا التوجه أدى إلى انخفاض في جودة المحتوى المنشور في المجلات المحلية، نظراً لقلّة الأبحاث

- النوعية المقدمة لها. واليوم العديد من المجلات العراقية فشلت في تحقيق الشروط اللازمة للانضمام إلى قواعد البيانات العالمية، مما زاد من عزلتها.
2. تراجع الدعم المالي خاصة بعد ان تم توجيه الموارد نحو دعم النشر الدولي، الامر الذي ادى الى تقليص الموارد المخصصة لدعم وتطوير المجلات المحلية، ما أثر على قدرتها على تحسين جودتها أو تطوير منصات النشر الإلكتروني.
3. انحراف البحث العلمي عن القضايا المحلية و التوجه نحو القضايا ذات الاهتمام الدولي وذلك نتيجة للتركيز على النشر الدولي، حيث بدأ الباحثون العراقيون في توجيه أبحاثهم نحو موضوعات تحظى باهتمام عالمي، مثل الطاقة المتجددة أو الذكاء الاصطناعي، بدلاً من معالجة القضايا المحلية مثل الأمن الغذائي أو إدارة الموارد المائية. هذا التحول أضعف الإنتاج البحثي المرتبط بالمشكلات والتحديات التي يواجهها العراق محلياً.
4. تراجع الدراسات باللغة العربية تعد أحد أهم النتائج السلبية لهذه السياسات هو انخفاض النشر باللغة العربية، حيث تفرض المجلات العالمية استخدام اللغة الإنجليزية. ان هذا التوجه أثر على دراسة الموضوعات المتعلقة بالثقافة واللغة والتراث العراقي، والتي تتطلب النشر باللغة العربية للوصول إلى جمهور محلي أوسع.
5. اتساع الفجوة بين التخصصات اذ يتم التركيز على التخصصات ذات الاستشهاد العالي خاصة وان التصنيفات العالمية تعطي وزناً أكبر للاستشهادات وعدد المنشورات في التخصصات العلمية والتقنية. وبالتالي، أصبحت التخصصات الإنسانية والاجتماعية أقل اهتماماً من قبل الجامعات والباحثين. أدى هذا التوجه إلى فجوة تميز بين التخصصات، حيث شهدت التخصصات التقنية والطبية نمواً ملحوظاً على حساب التخصصات الأخرى. مقابل تهميش التخصصات المتعلقة بالقضايا الثقافية والاجتماعية و الدراسات المرتبطة بالمجتمع العراقي، مثل دراسات النزاعات أو التحولات الاجتماعية، أصبحت أقل حضوراً بسبب قلة الاستشهادات الدولية بها.
6. تراجع الأخلاقيات الأكاديمية فبالإضافة إلى التأثيرات الهيكلية والموضوعية على البحث العلمي والمجلات المحلية، أدت السياسات الجامعية الهادفة إلى تحسين مكانة الجامعات العراقية في التصنيفات العالمية إلى خلق ضغوط هائلة على أعضاء الهيئة

التدريسية والطلبة، ما نتج عنه انتشار بعض الظواهر السلبية التي تمس الأخلاقيات الأكاديمية، ومنها:

7. تفشي الانتحال العلمي :مع زيادة متطلبات النشر في المجلات المصنفة عالميًا، بات بعض الباحثين يلجؤون إلى الانتحال العلمي كحل سريع للوفاء بهذه المتطلبات .
8. احيانا يتم تكليف أفراد أو شركات خاصة بكتابة الأبحاث، مقابل مبالغ مالية .
9. ظهور دور الوساطة في النشر العلمي من خلال شركات النشر الوهمية او المجلات المفترسة.
10. ظهر وسطاء يساعدون الباحثين على ضمان النشر، سواء بتوفير قنوات اتصال مع مجلات عالمية أو حتى تحرير الأبحاث لتبدو متوافقة مع المعايير المطلوبة.

12- التوصيات

بناءً على المناقشة والاستنتاجات، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي تستهدف معالجة التحديات الناجمة عن السياسات الأكاديمية الحالية وتحقيق توازن بين النشر الخارجي والداخلي، بالإضافة إلى تعزيز دور المجلات المحلية:

1. تطوير المجلات المحلية لتكون قادرة على المنافسة الدولية من خلال:
 - تحسين الجودة العلمية: إنشاء لجان متخصصة لتقييم وتحسين السياسات التحريرية للمجلات المحلية وضمان اتباعها معايير دولية في النشر مثل التحكيم المزدوج، الالتزام بالأصالة، والشفافية في إدارة الأبحاث.
 - التحول إلى النشر الإلكتروني: دعم المجلات المحلية للانتقال إلى منصات نشر إلكترونية تتيح الوصول المفتوح، مما يزيد من الاستشهادات بأبحاثها دوليًا.
 - الانضمام إلى قواعد بيانات عالمية: تقديم دعم تقني ومالي لمساعدة المجلات المحلية في تحقيق متطلبات قواعد بيانات مثل Scopus وClarivate.
 - إطلاق مبادرات تحفيزية: تقديم حوافز مالية ومعنوية للباحثين الذين ينشرون أبحاثاً نوعية في المجلات المحلية، بما في ذلك اعتمادها كشرط معادل للنشر الدولي في الترقّيات العلمية.

2. تعزيز التوازن بين النشر المحلي والدولي من خلال:

- إعادة صياغة سياسات الترقّيات العلمية والعمل على تعديل تعليمات الترقّيات لتشمل نقاطاً متساوية للنشر المحلي والدولي، مع وضع شروط للنشر المحلي ترتبط بالجودة العلمية للأبحاث وليس فقط بجهة النشر.
- دمج الأبحاث ذات الاهتمام المحلي والدولي وتشجيع الباحثين على تضمين قضايا محلية ضمن سياق عالمي لجعل أبحاثهم ذات صلة على المستويين المحلي والدولي.
- تشجيع النشر متعدد اللغات و تحفيز الباحثين على نشر أبحاث باللغتين العربية والإنجليزية لزيادة الفائدة العلمية والوصول إلى جمهور واسع.

3. معالجة المشكلات الأخلاقية في البحث العلمي وذلك من خلال:

- تعزيز الرقابة على النزاهة الأكاديمية باستخدام تقنيات حديثة للكشف عن الانتحال والوساطة في الأبحاث العلمية وفرض عقوبات صارمة على المخالفين.
- تنظيم برامج توعية و تنظيم ورش عمل دورية لتعزيز الأخلاقيات الأكاديمية وتوعية الباحثين بالممارسات البحثية السليمة.
- إنشاء نظام شكاوى و تصميم آلية شكاوى تتيح للباحثين الإبلاغ عن أي ممارسات غير أخلاقية بسرية تامة.

4. تخصيص موارد لدعم البحث المحلي من خلال:

- زيادة التمويل للمجلات المحلية و تخصيص جزء من ميزانية الجامعات لدعم المجلات المحلية، بما يشمل تحسين بنيتها التحتية الإلكترونية وتطوير منصات نشرها.
- تمويل الأبحاث المرتبطة بالقضايا المحلية والعمل على إطلاق مبادرات تمويل تهدف إلى دعم الأبحاث التي تتناول موضوعات محلية مثل البيئة، الأمن الغذائي، والتنمية الاجتماعية.

5. معالجة الفجوة بين التخصصات العلمية والانسانية من خلال:

- إطلاق برامج دعم للتخصصات الإنسانية والاجتماعية عن طريق تصميم برامج خاصة لتمويل ودعم الباحثين في التخصصات الأقل استشهاده عالمياً، مع إعطاء أهمية للأبحاث التي تعالج القضايا الثقافية والاجتماعية.

- تشجيع البحث متعدد التخصصات عن طريق توفير بيئة تعاونية تجمع بين الباحثين من مختلف التخصصات لزيادة شمولية الأبحاث وربطها بالواقع المحلي.
 - 6. تشجيع التعاون الدولي الموجه عن طريق:
 - عقد شراكات استراتيجية مع جامعات دولية وضمن تسهيل التعاون مع الجامعات العالمية التي تدعم الأبحاث المشتركة حول موضوعات محلية، مما يزيد من احتمالية الاستشهاد بأبحاث الباحثين العراقيين.
 - إقامة مؤتمرات دولية محلية و تنظيم مؤتمرات علمية في العراق بمشاركة باحثين عالميين لتشجيع التفاعل وتبادل الأفكار.
 - 7. تعزيز النشر باللغة العربية من خلال:
 - دعم الأبحاث باللغة العربية و توفير تمويل خاص للأبحاث المكتوبة باللغة العربية، خاصة تلك التي تركز على موضوعات ذات صلة بالثقافة والمجتمع العراقي.
 - إنشاء مجلات محلية دولية المستوى والعمل على تأسيس مجلات علمية باللغة العربية تتبع معايير عالمية وتتناول موضوعات محلية ودولية.
- إن تحقيق التوازن بين النشر الداخلي والخارجي يتطلب رؤية شمولية تركز على تطوير المجلات المحلية وتعزيز الأخلاقيات الأكاديمية مع مراعاة خصوصية البحث العلمي المحلي. هذه التوصيات، إذا طبقت، يمكن أن تسهم في تحسين الإنتاج البحثي العراقي ورفع مكانته عالميًا.

References

1. A., K. (2018). Is "Impact" the "Factor" that matters...? (Part I). *Journal of Indian Society of Periodontology*, 96-96.
2. Aguillo, I. (2020). Altmetrics of the Open Access Institutional Repositories: a webometrics approach. . *Scientometrics* , 1181–1192.
3. Aguillo, I. F. (2008). Webometric Ranking of World Universities: Introduction, Methodology, and Future Developments. *Higher Education in Europe* . *Higher Education in Europe* , 233–244.

4. Aksnes, D. (2006). A researcher's publication and citation impact: Criteria for the selection of university journals in research evaluation. *Research Evaluation*, 139-151.
5. Bawden, D. (2008). Scholarship in the digital age: Information, infrastructure and the Internet. . *Journal of Documentation* ., 630-631.
6. Björneborn, L. &. (2001). Perspective of webometrics. . *Scientometrics*, 65-82.
7. Björneborn, L., & Ingwersen, P. (2024). Toward a basic framework for webometrics. *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, 1216-1227.
8. Bornmann, L., & Daniel, H. (2008). What do citation counts measure? A review of studies on citing behavior. *Journal of documentation*, 45-80. Retrieved 11 30, 2024, from https://pure.mpg.de/rest/items/item_1758962_1/component/file_1758961/content
9. Crutchfield, J. P. (1990). Information and its metric." Nonlinear Structures in Physical Systems: Pattern Formation, Chaos, and Waves. *Proceedings of the Second Woodward Conference*. N.Y.: Springer New York. Retrieved 11 28, 2024, from <https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=6c409924ed5cc2183454268415a901de60ff87b2>
10. Dong, P. L. (2005). The "impact factor" revisited. *Biomed Digit Libr* , 2-7.
11. Dorsch, I. (2020). *Information Metrics. Empirical Methods of Information Science (Doctoral dissertation)*. Nordrhein-Westfalen: Heinrich-Heine-Universität. Retrieved 11 28, 2024, from https://docserv.uni-duesseldorf.de/servlets/DerivateServlet/Derivate-59265/Dissertation_Dorsch_2020_ULBV.pdf
12. EGGHE, L. (2006). Theory and practise of the g-index. *SCIENTOMETRICS*, 131-152.
13. Garfield, E. (1955). Citation Indexes for Science: A New Dimension in Documentation through Association of Ideas. *Science*, 108-111. Retrieved 11 29, 2024, from <http://library.fa.ru/files/Garfield.pdf>
14. Garfield, E. (1972). Citation analysis as a tool in journal evaluation. *Science*, 471-479.
15. Garfield, E. (2006). The history and meaning of the journal impact factor. *jama*, 90-93. Retrieved 11 30, 2024, from <https://beatleyweb.simmons.edu/~watkins/garfield.pdf>
16. Harzing, A. W. (2012). Reflections on the h-index.. *Business & Leadership*, 101-106.
17. Hirsch, J. (2005). An index to quantify an individual's scientific research output. *Proceedings of the National academy of Sciences*, (pp. 16569-16572).

18. Hood, W. W. (2001). The literature of bibliometrics, scientometrics, and informetrics. *Scientometrics*, 291-314.
19. Kurmis, A. P. (2003). Understanding the limitations of the journal impact factor. *JBJS*, 2449-2454.
20. Larsen, P. &. (2010). The rate of growth in scientific publication and the decline in coverage provided by Science Citation Index. *Scientometrics*, 575-603.
21. Moed, H. (1996). The influence of citation-based metrics on academic research evaluation. *Research Evaluation*, 276-281.
22. Waltman, L., & van Eck, N. (2013). A systematic review of bibliometric tools. *Research Evaluation*.
23. طلال ناظم الزهيري. (2020). طريقة جديدة لحساب قيمة H-index لقياس جودة الانتاجية العلمية للباحثين. *مجلة ببليو فيليا لدراسات المكتبات والمعلومات* ، 28-12.